



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

# تعزيز الوصول إلى خدمات البنية التحتية الحيوية (الإسكان والمأوى، الكهرباء، والمياه) للأسر في قطاع غزة ما بعد حرب أكتوبر 2023

2026

تعزيز الوصول إلى خدمات البنية التحتية الحيوية (الإسكان والمأوى، الكهرباء، والمياه) للأسر في قطاع غزة ما بعد حرب أكتوبر 2023

#### فريق البحث:

رئيس فريق البحث: د. رابح مرار  
باحث مساعد: فادي دراغمة

تحليل البيانات: أحمد علاونة

مراجعة: د. سيف الدين عودة

تدقيق لغوي: أحلام الخطيب

تنسيق فني: ليلى عبد الله

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

© 2026 حقوق الطبع والنشر محفوظة (ماس)

القدس ورام الله

ISBN 978-9950-417-23-6

## تقديم

تأتي هذه الورقة البحثية-السياساتية، وهي الثانية ضمن سلسلة سياساتية تتناول الوصول للخدمات الأساسية في قطاع غزة، في سياق استثنائي فرضته الحرب الإسرائيلية على فلسطين منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي أسفرت عن واحدة من أعنف الأزمات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المركبة في التاريخ الفلسطيني المعاصر. فقد أدى العدوان واسع النطاق والممتد لأكثر من ثلاثة وعشرين شهراً إلى دمار شبه كامل في قطاع غزة، شمل البنية التحتية الحيوية، ومنظومات الإسكان والطاقة والمياه والصرف الصحي، إلى جانب موجات نزوح قسري غير مسبوقه طالت ما يقارب 90% من سكان القطاع. وفي الوقت نفسه، انعكست تداعيات الحرب بشكل عميق على الضفة الغربية من خلال تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتراجع النمو، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتعميق الاختلالات المالية والمؤسسية.

في ظل الانهيار شبه الكامل للنشاط الاقتصادي في غزة، وتآكل مقومات العيش الكريم، لم تعد الأزمة تقتصر على الاستجابة الإنسانية الطارئة، بل تحولت إلى أزمة بنيوية تمسّ أسس البقاء الإنساني والتنمية المستقبلية. فقد بات الوصول إلى المأوى الآمن، والكهرباء، والمياه الصالحة للشرب تحدياً يومياً لمعظم الأسر الفلسطينية، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة من النساء، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة. كما أسهمت القيود المفروضة على إدخال الوقود والمعدات، واستمرار استهداف المرافق المدنية، في تقويض أي قدرة محلية على التعافي الذاتي أو إعادة تشغيل الخدمات الأساسية.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم إطار تحليلي وبحثي متكامل لدراسة واقع الوصول إلى خدمات البنية التحتية الحيوية للأسر الفلسطينية في قطاع غزة في مرحلة ما بعد حرب أكتوبر 2023، ضمن منظور أوسع للتعافي الاجتماعي-الاقتصادي في فلسطين للفترة 2025-2026. وتركّز الورقة على ثلاث قطاعات محورية تمثل الأساس المادي للحياة اليومية والصمود المجتمعي، وهي: الإسكان والمأوى، والكهرباء والطاقة، والمياه والصرف الصحي، مع تحليل معمّق لحجم الدمار، وأنماط الحرمان، وآليات التكيف القسرية التي اعتمدتها الأسر والمجتمعات المحلية. كما تعتمد الورقة مقارنة سياساتية قائمة على الأدلة، تربط بين تشخيص الفجوات البنيوية واقتراح حزمة من التدخلات العملية الموزعة حسب أصحاب العلاقة. ولا تكفي هذه الورقة بالتشخيص والتحليل، بل تهدف إلى دعم صانعي السياسات والمؤسسات الوطنية والدولية في تصميم تدخلات أكثر فعالية واستهدافاً وعدالة، تسهم في الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى مسار متدرّج للتعافي وإعادة الإعمار، ويعزز مقومات الصمود الاجتماعي والاقتصادي في سياق سياسي واقتصادي شديد التعقيد.

أقدم بجزيل الشكر والامتنان للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمه الكريم الذي مكننا من إعداد هذه السلسلة، والذي يواصل دعمه للأبحاث والسياسات الهادفة إلى تعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني وبناء مقومات التنمية في ظروف استثنائية. كما أشكر الفريق البحثي الذي أعد هذه الورقة، وأخص بالشكر الباحث الرئيسي د. رابع مرار، والباحث المساعد فادي دراغمة ومحلل البيانات أحمد علاونة، مقدرين جهودهم العلمية والمهنية في صياغة هذا الإطار التحليلي السياسي.

فراس ملحم

المدير العام

## المحتويات

|    |                                                                              |
|----|------------------------------------------------------------------------------|
| 1  | 1- المقدمة                                                                   |
| 2  | 2- تدمير المساكن والنزوح القسري للسكان منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 |
| 2  | 1-2 حجم الدمار في الوحدات السكنية                                            |
| 3  | 2-2 تداعيات التهجير الجماعي والحلول الطارئة للإيواء                          |
| 4  | 1-2-2 أزمة الإيواء                                                           |
| 5  | 2-2-2 انهيار اقتصادي أدى الى تآكل النسيج المجتمعي                            |
| 8  | 3- انهيار خدمات البنية التحتية الحيوية وبدائل الوصول                         |
| 8  | 1-3 خدمات الكهرباء والطاقة                                                   |
| 9  | 2-3 خدمات المياه والصرف الصحي                                                |
| 10 | 3-3 إدارة النفايات الصلبة                                                    |
| 11 | 4- السياسات والتدخلات المطلوبة                                               |
| 11 | 1-4 الإسكان والمأوى                                                          |
| 11 | 1-1-4 الفجوة المحددة                                                         |
| 11 | 2-1-4 التدخلات السياسية حسب أصحاب العلاقة:                                   |
| 14 | 2-4 الكهرباء والطاقة                                                         |
| 14 | 1-2-4 الفجوات المحددة                                                        |
| 14 | 2-2-4 التدخلات السياسية حسب أصحاب العلاقة                                    |
| 17 | 3-4 المياه والصرف الصحي                                                      |
| 17 | 1-3-4 الفجوات المحددة                                                        |
| 17 | 2-3-4 التدخلات السياسية حسب أصحاب العلاقة                                    |
| 21 | المراجع                                                                      |

## قائمة الجداول

4

جدول (1): حركة النزوح بين محافظات قطاع غزة

## قائمة الأشكال البيانية

- شكل (1): عدد مرات نزوح الأسر في قطاع غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي (أكتوبر 2023) 3
- شكل (2): توزيع نوع المسكن الذي تقيم فيه الأسر حالياً في قطاع غزة أثناء الحرب (%) 5

## ملخص

تعرض قطاع غزة، منذ اندلاع الحرب في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، لدمار واسع وغير مسبوق طال معظم مقومات الحياة والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الإسكان، والمياه، والكهرباء، وشبكات الصرف الصحي. وقد أدى القصف المكثف والعمليات العسكرية المستمرة إلى تدمير أجزاء كبيرة من المدن والأحياء السكنية، مما تسبب في أزمة إنسانية واقتصادية عميقة. وتشير التقديرات إلى استشهاد أكثر من 73 ألف فلسطيني وإصابة أكثر من 185 ألفاً، بينما اضطر نحو 1.9 مليون شخص، أي ما يقارب 90% من سكان القطاع، إلى النزوح الداخلي المتكرر. كما ترافقت هذه الأوضاع مع انهيار شبه كامل في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أثر بصورة خاصة على الفئات الأكثر هشاشة، وعلى رأسها النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة.

فيما يتعلق بقطاع الإسكان، تشير البيانات إلى تدمير أو تضرر مئات الآلاف من الوحدات السكنية في قطاع غزة. فقد دمرت الحرب نحو 292 ألف وحدة سكنية خلال السنة الأولى فقط، أي ما يعادل أكثر من 60% من إجمالي المخزون السكني قبل الحرب، بينما تجاوز عدد الوحدات المتضررة كلياً أو جزئياً 330 ألف وحدة بحلول عام 2025. كما وثقت صور الأقمار الصناعية دمار ما يقارب 70% من المباني في القطاع. وقد أدى هذا الدمار الواسع إلى موجة نزوح قسري ضخمة، إذ اضطرت معظم الأسر إلى مغادرة منازلها عدة مرات بحثاً عن مأوى مؤقت. وتشير الدراسات إلى أن بعض العائلات نزحت أكثر من عشر مرات خلال الحرب. وفي ظل هذا الواقع، لجأ كثير من السكان إلى الإقامة في الخيام أو المباني المدمرة أو المدارس التي تحولت إلى مراكز إيواء، بينما يقيم آخرون لدى أقارب أو في منشآت غير مخصصة للسكن. وقد أسفرت هذه الأوضاع عن أزمة إيواء حادة، إذ يحتاج نحو 1.8 مليون شخص إلى مأوى طارئ، في ظل اكتظاظ شديد وانعدام الخصوصية وضعف الخدمات الأساسية.

إلى جانب أزمة الإسكان، شهد قطاع الطاقة في غزة انهياراً شبه كامل نتيجة انقطاع إمدادات الكهرباء وتدمير البنية التحتية للطاقة. قبل الحرب، كان القطاع يعتمد بشكل رئيسي على الكهرباء المستوردة من إسرائيل، إضافة إلى محطة التوليد الوحيدة في غزة، إلا أن هذه المصادر توقفت بالكامل مع بداية العدوان. وقد أدى ذلك إلى انقطاع الكهرباء عن أكثر من 2.1 مليون شخص، واضطر السكان والمؤسسات الحيوية إلى الاعتماد على المولدات الكهربائية والطاقة الشمسية بقدرات محدودة. كما أن القيود المفروضة على إدخال الوقود إلى القطاع جعلت تشغيل المولدات أمراً بالغ الصعوبة، الأمر الذي انعكس سلباً على عمل المستشفيات ومحطات المياه والمخابز ومراكز الإيواء.

أما قطاع المياه والصرف الصحي، فقد تعرض أيضاً لدمار واسع نتيجة تدمير الشبكات والبنية التحتية، وفقدان الطاقة اللازمة لتشغيل المضخات ومحطات المعالجة. فقد انخفض إنتاج المياه في غزة إلى أقل من 6% من مستواه قبل الحرب خلال الأشهر الأولى، بينما لا يحصل ثلثا السكان على أكثر من 6 لترات من المياه يومياً للفرد، وهو مستوى يقل كثيراً عن الحد الأدنى المطلوب في حالات الطوارئ. كما أدى تدمير شبكات المياه إلى تسرب كميات كبيرة من المياه المنتجة، إضافة إلى توقف معظم محطات الصرف الصحي عن العمل. وقد تسبب ذلك في انتشار مياه الصرف الصحي في الشوارع وتراكم النفايات الصلبة في مناطق واسعة من القطاع، مما أدى إلى تفشي الأمراض المعدية وتفاقم المخاطر الصحية والبيئية.

في ضوء هذه الأوضاع، تقترح الورقة مجموعة من السياسات والتدخلات لمعالجة الأزمة الإنسانية وتعزيز الوصول إلى خدمات البنية التحتية الأساسية. وتشمل هذه التدخلات تطوير برامج للإسكان الطارئ وإعادة الإعمار، وتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، لتوفير الكهرباء، إضافة إلى تنفيذ برامج عاجلة لإصلاح شبكات المياه

والصرف الصحي وتحسين إدارة الموارد المائية. كما تؤكد الورقة أهمية التعاون بين الحكومة الفلسطينية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المحلي لضمان استجابة إنسانية فعالة ومستدامة، بما يساهم في إعادة بناء البنية التحتية وتعزيز قدرة المجتمع الغزي على الصمود والتعافي في مرحلة ما بعد الحرب.

## 1- المقدمة

في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، تعرض القطاع إلى أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، ما زالت آثارها مستمرة حتى كتابة هذه الورقة. فخلال أكثر من 23 شهراً من الحرب التدميرية، تعرّضت البنية التحتية للخدمات الأساسية - من سكن، صحة، تعليم، كهرباء، مياه، صرف صحي، مواصلات، اتصالات، وغيرها - إلى دمار شبه كامل، والذي ترافق مع تهجير جماعي قسري وانهايار شبه كامل للمنظومة الاقتصادية (World Bank et al., 2025). حيث تحمّلت الفئات الأكثر هشاشة، كالنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، العبء الأكبر من تبعات الحرب (UN WOMEN, 2024).

وحتى السادس والعشرين من شهر تموز 2026، أدى العدوان المتواصل إلى استشهاد أكثر من 73,200 مواطن وإصابة أكثر من 185 ألفاً، تشكل النساء والأطفال وكبار السن أكثر من 60% منهم (Palestinian Central Bureau of Statistics, 2026 (PCBS)), بالإضافة الى نزوح أكثر من 1.9 مليون شخص، وهو ما يقارب 90% (بمعدل 9 أشخاص من كل 10) من سكان القطاع، ومراً العديد منهم بتجربة النزوح مرات عديدة (OCHA, 2025a).

في ضوء هذا الواقع الاستثنائي غير المسبوق الذي فرضته الحرب، تهدف هذه الورقة السياسية إلى تشخيص واقع الوصول إلى خدمات البنية التحتية الحيوية للأسر الفلسطينية في قطاع غزة في سياق الحرب ومرحلة التعافي الأولي التي أعقبت إعلان وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025، وتحليل الفجوات التي أفرزتها الحرب، وتقييم آليات التكيف المجتمعي، واقتراح تدخلات سياسية عملية لتعزيز التعافي وإعادة الإعمار، من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: (1) الإسكان والمأوى، (2) الكهرباء والطاقة، (3) المياه والصرف الصحي. وتتناول الورقة أيضاً جملة من القضايا والتحديات الأكثر إلحاحاً المرتبطة بواقع السكان في قطاع غزة على إثر الدمار الواسع وتكرار حالات النزوح الجماعي.

يستعرض القسم الأول حجم الدمار الذي لحق بالمساكن، وأوضاع السكان النازحين، والحلول المؤقتة المتاحة للإيواء، مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات الأكثر هشاشة. ويتبعه تحليل مفصل لواقع الوصول إلى خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، مع إبراز الفجوات في التوفر والأضرار التي طالت هذه الخدمات، إضافة إلى البدائل المؤقتة التي تم اعتمادها. كما سيتم تسليط الضوء على آليات التكيف التي تبنتها الأسر والمجتمعات المتضررة، متناولاً دور المساعدات الإنسانية، وشبكات الدعم المجتمعي، وتصنيف هذه الآليات وفقاً لطبيعتها (إيجابية أو سلبية، فردية أو جماعية، آنية أو ممتدة).

أما المحور الأخير، فيقترح سياسات وتدخلات عملية لمعالجة الفجوات الحرجة في مجالات الإسكان، والكهرباء والمياه في غزة بعد الدمار الواسع، من خلال أدوار تكاملية للحكومة، والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المحلي؛ بما يضمن توفير المأوى والخدمات الأساسية بشكل عادل، وإنساني، ومستدام.

## 2- تدمير المساكن والنزوح القسري للسكان منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023

شكّل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 نقطة تحول جذرية في البنية الديموغرافية والاجتماعية للقطاع، وأحدث موجةً غير مسبوقة من الدمار في المساكن وحركة واسعة من النزوح القسري المتكرر للسكان مما أدى إلى تفكيك المنظومة الاجتماعية وتغيير كبير في التركيبة الديموغرافية للمناطق المختلفة في قطاع غزة. في ظل غياب المأوى اللائق والأمن والتدمير شبه الكامل للبنية التحتية، وباتت الأسر النازحة تعيش أوضاعاً إنسانية صعبة لم يشهدها العصر الحديث.

يسلط هذا القسم الضوء على حجم الدمار الهائل الذي لحق بقطاع الإسكان، وتداعيات التهجير الجماعي والحلول الطارئة للإيواء، وأنماط النزوح، فضلاً عن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد على الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع الغزي.

### 1-2 حجم الدمار في الوحدات السكنية

أدت الحرب التدميرية على قطاع غزة إلى تدمير وتضرر نحو 292,000 وحدة سكنية خلال العام الأول للحرب (منذ السابع من أكتوبر 2023 حتى نهاية أكتوبر من العام 2024)، أي ما يعادل 61.8% من إجمالي المخزون السكني البالغ 472,660 وحدة قبل الحرب (World Bank, 2025). وتشير أحدث التقديرات إلى أن أكثر من 371 ألف وحدة سكنية في قطاع غزة قد دُمّرت أو تضررت، وأن نحو 1.9 مليون شخص تعرضوا للنزوح، كثير منهم بصورة متكررة، فيما لا يزال أكثر من 60% من السكان دون مأوى ملائم. وقد طال الدمار مناطق ومدناً بأكملها، ولا سيما في شمال قطاع غزة، في سياق سكني كان يعاني أصلاً من هشاشة مزمنة تمثلت في الاكتظاظ السكاني، ومحدودية الأراضي المتاحة للسكن، وضعف نظم إدارة الأراضي، والقيود المستمرة على إدخال مواد البناء. ويُعد قطاع الإسكان الأكثر تضرراً، إذ قُدرت احتياجات إعادة الإعمار الإجمالية بأكثر من 71 مليار دولار (OHCHR, 2026). كما تتحمل الفئات الأكثر ضعفاً العبء الأكبر من هذه الأزمة، ولا سيما النساء المعيلات والأرامل، والأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، بسبب صعوبة الحصول على السكن، وغياب الخصوصية في مراكز الإيواء، وضعف مراعاة متطلبات الوصول والحماية والكرامة. في ذات السياق، تشير نتائج التقييم الصادر عن مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (UNOSAT) بتاريخ 2 مايو 2025، استناداً إلى صور أقمار صناعية ملتقطة في 4 أبريل 2025، إلى تعرض البيئة العمرانية في قطاع غزة لدمار واسع النطاق. فقد وثق التقييم تدمير 70,436 مبنى بشكل كامل، و18,588 مبنى تضرر بشدة، و51,962 مبنى تضرر بدرجة متوسطة، بالإضافة إلى 33,500 مبنى يحتمل تضرره، ليصل إجمالي المباني المتضررة إلى 174,486 مبنى، أي ما يعادل نحو 70% من إجمالي المباني في القطاع (UNOSAT, 2025). فيما قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد الوحدات السكنية المتضررة حتى 2025/09/27 نحو 330,500 وحدة سكنية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025).

تعكس هذه المؤشرات حجم الدمار العمراني غير المسبوق الذي شهده قطاع غزة، حيث امتدت الأضرار إلى معظم المناطق السكنية. وقد استخدمت تقارير ودراسات حديثة مفهوم "إبادة السكن (Domicide)" لوصف التدمير الواسع للمنازل والحيز السكني، باعتباره استهدافاً يؤدي إلى محو البيئة السكنية وحرمان السكان من حقهم في المسكن (PAX, 2024).

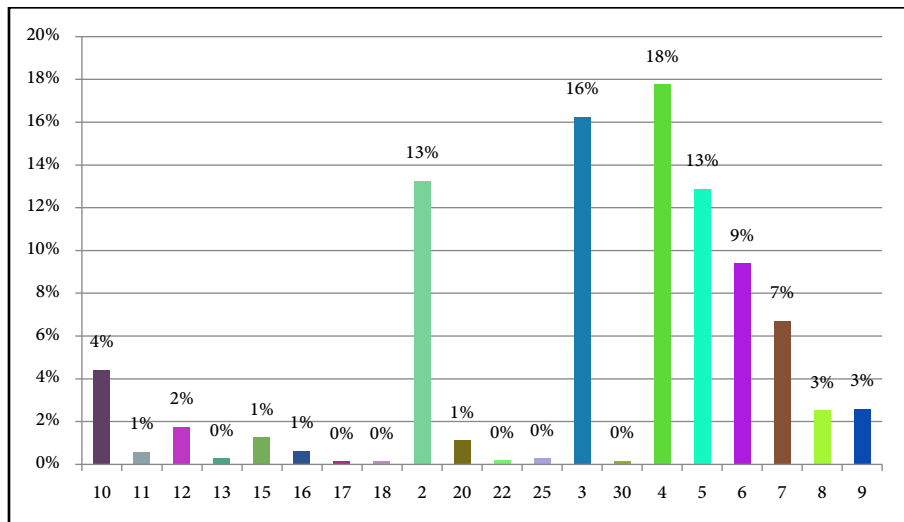
وفي ظل حجم الدمار غير المسبوق الذي لحق بقطاع غزة، تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) إلى أن إعادة بناء الوحدات السكنية المدمرة قد تمتد حتى عام 2040 في حال تحقق سيناريو متفائل يقوم على تسريع وتيرة إعادة الإعمار وتوفير الظروف اللازمة، بما في ذلك التمويل الكافي وإمكانية إدخال مواد البناء. (UNDP & ESCWA, 2024)

## 2-2 تداعيات التهجير الجماعي والحلول الطارئة للإيواء

أدى حجم الدمار الواسع والعمليات العسكرية في قطاع غزة إلى موجات واسعة من النزوح الداخلي، حيث تشير بيانات اليونسيف إلى أن نحو 1.9 مليون شخص أصبحوا نازحين داخلياً، أي ما يعادل نحو 90% من إجمالي سكان القطاع، من بينهم أعداد كبيرة من الأطفال الذين اضطرت كثير منهم إلى النزوح المتكرر وفقدان منازلهم. كما تحولت العديد من المدارس إلى ملاجئ مؤقتة لاستيعاب الأسر النازحة (UNICEF USA, 2024)، وقد جرى هذا النزوح قسراً تحت القصف الجوي الكثيف والتوغلات البرية التي استهدفت الأحياء المدنية بصورة ممنهجة. ولم تكن حركة النزوح حدثاً لمرة واحدة، بل اتسمت بالتكرار والاستمرار، إذ تشير البيانات إلى أن سكان قطاع غزة تعرضوا، في المتوسط، للنزوح الداخلي ست مرات خلال الفترة بين أكتوبر 2023 وأكتوبر 2024، فيما سجلت بعض الحالات نزوحاً متكرراً وصل إلى 19 مرة (UNRWA, 2025a).

وهذا ما أكدته البيانات المستمدة من مسح "الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية في قطاع غزة في ظل العدوان الإسرائيلي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)" المنفذ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يشير المسح إلى أن النزوح أصبح سمة شبة عامة للأسر الفلسطينية في قطاع غزة منذ بداية العدوان الإسرائيلي (أكتوبر 2023)، حيث إن حوالي 94% من الأسر اضطرت للنزوح ولو لليلة واحدة على الأقل. تظهر هذه النسب المرتفعة انهيار شبه كامل لشبكة الأمان السكني، وتحول النزوح إلى وضع طبيعي جديد فرضته ظروف الحرب. يظهر الشكل رقم (1) والخاص بعدد مرات النزوح، صورة أكثر تعقيداً، إذ لم يكن النزوح حدثاً لمرة واحدة فقط، بل اتخذ طابعاً متكرراً يعبر عن حالة من التنقل القسري المستمر. فقد أظهرت البيانات أن حوالي 18% من الأسر نزحت أربع مرات، 16% ثلاث مرات، 13% خمس مرات، 13% مرتين، في حين أن ما يقارب 10% من الأسر نزحت عشر مرات أو أكثر منذ بداية العدوان. هذا النمط من النزوح المتكرر يعكس ظروفًا إنسانية بالغة القسوة، ويشير إلى أن بعض الأسر لم تجد أي مأوى آمن ولو مؤقت، مما اضطرها إلى التنقل الدائم بين أماكن مختلفة في محاولة للنجاة، كما ويعكس بشكل واضح غياب أي منطقة آمنة من العدوان في قطاع غزة، مما دفع الأسر إلى التنقل المستمر بين أماكن مؤقتة وغير مستقرة.

شكل (1): عدد مرات نزوح الأسر في قطاع غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي (أكتوبر 2023)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح "الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية في قطاع غزة في ظل العدوان الإسرائيلي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)". بيانات مسحية غير منشورة.

حتى بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في يناير/كانون الثاني 2025، أشارت الأمم المتحدة إلى أن نحو 1.9 مليون شخص، أي ما يقارب 90% من سكان قطاع غزة، ظلوا نازحين. وفي الوقت نفسه، بدأت تحركات عكسية لعودة السكان إلى مناطقهم، رغم أن معظم مساكنهم كانت قد تعرضت لدمار شديد أو دُمّرت بالكامل. (UNRWA, 2025a).

## 2-2-1 أزمة الإيواء

في ظل هذا النزوح الجماعي واسع النطاق، برزت أزمة الإيواء كأحد أكثر التحديات الإنسانية إلحاحًا، فلم تعد البنية التحتية المتاحة قادرة على استيعاب هذا العدد الهائل من السكان المشردين. ويوجد نحو 1.875 مليون شخص في قطاع غزة يعانون من احتياج عاجل إلى مأوى طارئ ومستلزمات منزلية أساسية نتيجة التدمير الواسع الذي طال البنية التحتية السكنية والخدمية (Shelter Cluster Palestine, 2025). أيضاً، تجلّت هذه الأزمة بوضوح في استخدام مرافق غير مخصصة للإيواء كملاجئ طارئة، وعلى رأسها مدارس ومراكز وكالة الأونروا، التي تحولّت إلى نقاط إيواء مركزية استقبلت مئات الآلاف من المدنيين. فعلى سبيل المثال، أوت حوالي 100 مدرسة من مدارس الأونروا نحو 415,000 نازح حتى نوفمبر 2024 (UNRWA, 2024a)، رغم أن مرافقها لم تكن مؤهلة لاستيعاب هذا العدد من السكان؛ فالصفوف الدراسية، المصمّمة أساساً لـ 40 طالباً تحولت إلى غرف معيشة تضم 50 إلى 60 فرداً. ومع ذلك، تواجه هذه المدارس المحولة إلى ملاجئ تحديات أمنية خطيرة، فقد سُجل في شهر يوليو 2024 وحده 21 ضربة على مدارس تُستخدم كملاجئ في مختلف أنحاء قطاع غزة (UNRWA, 2024b). وقد أدت هذه الهجمات إلى مقتل وإصابة المئات من المدنيين النازحين، مما يؤكد انعدام الأمان حتى في المرافق التي يُفترض أن توفر الحماية.

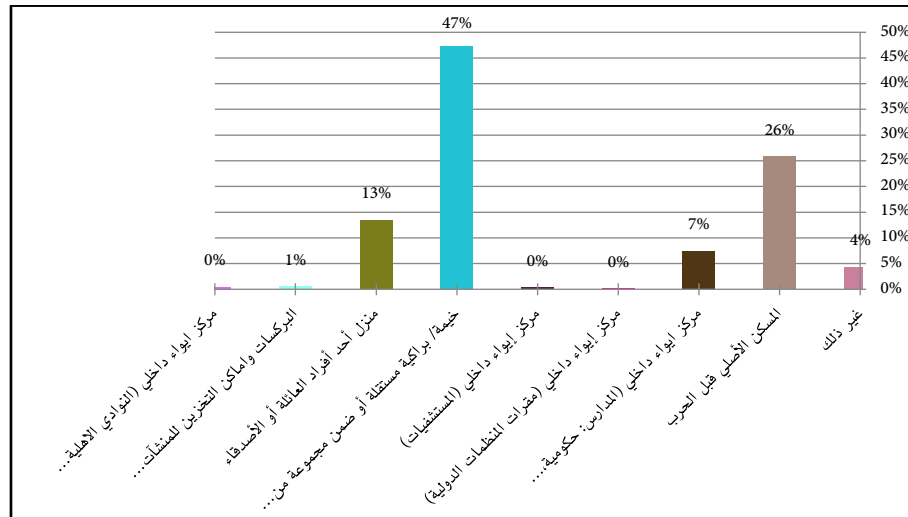
من ناحية أخرى، يعيش قرابة مليون مدني من النازحين في خيام غير مطابقة للمعايير الإنسانية أو في ملاجئ مؤقتة تقتصر إلى الحد الأدنى من مقومات السلامة والصحة العامة. وفي هذه البيئة المكتظة، تفتقر العائلات إلى أبسط مقومات الخصوصية، فيما تصبح خدمات النظافة والصرف الصحي شبه معدومة، مما يفاقم المخاطر الصحية والنفسية، خاصة بين الفئات الهشة مثل الأطفال والنساء وكبار السن (Shelter Cluster Palestine, 2025).

تُظهر البيانات المستمدة من مسح "الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية في قطاع غزة في ظل العدوان الإسرائيلي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)" المنفذ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التوزيع الإحصائي لأنماط الإقامة الحالية للأسر المشمولة في العينة. وتشير نتائج الشكل رقم (2) إلى أن حوالي 47% من الأسر يقيمون في خيام أو بركسات سواء في صورة منفردة أو ضمن تجمعات سكنية مؤقتة، في حين لا تزال 26% فقط من الأسر تقيم في مساكنها الأصلية التي كانت تشغلها قبل الحرب. أما باقي النسبة، فقد توزعت بين الإقامة لدى الأقارب والمعارف (13%)، والإيواء في المدارس والمرافق التعليمية المحولة إلى مراكز إيواء (7%)، والإقامة في المنشآت الصناعية والتجارية المعاد تكييفها للسكن (1%)، وأنماط إقامة أخرى غير مصنفة (4%).

وتظهر بيانات المسح عن تحول جذري في النمط السكاني للأسر الفلسطينية مقارنةً بما كان سائداً قبل الحرب، إذ كانت 57.5% من الأسر تقيم في شقق سكنية، و39.2% في منازل مستقلة؛ أي أن حوالي 97% من الأسر كانت تعيش في مساكن حضرية منظمة. أما بعد الحرب، فتُشير البيانات إلى ما يقارب 74% من إجمالي الأسر المستطلعة، أصبحت نازحة عن مساكنها الأصلية، مما يعكس حجم التهجير القسري الناتج عن حرب الإبادة. وضمن الفئة السكانية النازحة، يقيم حوالي 63% في المأوى المؤقت ذاتي التنظيم (خيام/بركسات). وهو ما يعكس اعتماداً واسع النطاق على حلول إيواء مؤقتة تفتقر في كثير من الحالات إلى الحد الأدنى من المعايير الإنسانية. ويؤدي هذا النمط من الإيواء إلى تفاقم المخاطر المرتبطة بالاحتفاظ السكاني، وتراجع مستويات الحماية، وتدهور الخدمات الأساسية (المياه، الصرف الصحي، الرعاية الصحية)، بما ينعكس بصورة أشد على الفئات الأكثر هشاشة، وفي مقدمتها الأطفال والنساء وكبار السن. وفي المقابل فإن استمرار

نحو 26% من الأسر في مساكنها الأصلية لا يعني بالضرورة تمتعها بظروف سكنية آمنة أو ملائمة، إذ إن نسبة كبيرة من هذه المساكن تعرضت لأضرار جزيئية أو كلية، فضلاً عن استمرار انقطاع أو تدهور الخدمات الأساسية في العديد من المناطق.

شكل (2): توزيع نوع المسكن الذي تقيم فيه الأسر حالياً في قطاع غزة أثناء الحرب (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح "الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية في قطاع غزة في ظل العدوان الإسرائيلي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)". بيانات مسحية غير منشورة.

### 2-2-2 انهيار اقتصادي أدى الى تآكل النسيج المجتمعي

أدت عمليات التهجير القسري المتكررة في قطاع غزة إلى تشتت أعداد كبيرة من الأسر الفلسطينية، وإضعاف الروابط المجتمعية نتيجة تدمير الأحياء السكنية واستمرار النزوح المتكرر، الأمر الذي انعكس سلباً على التماسك الاجتماعي وأوضاع السكان المعيشية (Human Rights Watch, 2024). وقد أسهم النزوح المتكرر وفقدان المساكن في إضعاف شبكات الدعم الاجتماعي التقليدية، بما في ذلك العائلة الممتدة والجيران والمجتمعات المحلية، مما ترك الأفراد والأسر في حالة من العزلة والضعف الشديد (UN Women, 2025a). كما أسهم النزوح المتكرر والظروف الإنسانية القاسية في فصل أعداد كبيرة من الأطفال عن أسرهم، حيث تشير التقديرات إلى وجود نحو 17 ألف طفل غير مصحوبين أو منفصلين عن والديهم أو مقدمي الرعاية في قطاع غزة (UNICEF USA, 2025)، وهذا يمثل تحدياً خطيراً لاستمرارية النقل الثقافي والاجتماعي بين الأجيال، مما يهدد الهوية المجتمعية على المدى الطويل.

على الصعيد الاقتصادي، شهد قطاع غزة انهياراً كاملاً في البنية الاقتصادية، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 86% في الربع الأول من عام 2024 مقارنةً مع الربع المناظر من العام 2023 (World Bank, 2024)، وانخفضت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من نحو 17% قبل أكتوبر 2023 إلى أقل من 5% نتيجة الانكماش الاقتصادي الحاد الذي أصاب القطاع (PCBS, 2024a). هذا الانهيار الاقتصادي لم يؤثر فقط على مصادر الدخل والعمالة، بل أدى أيضاً إلى إضعاف الشبكات الاقتصادية والاجتماعية التي تشكلت عبر عقود، نتيجة النزوح الواسع وتوقف النشاط الاقتصادي وتدمير المؤسسات (Atlantic Council, 2024). وهو ما يمكن النظر إليه بوصفه تآكلاً في رأس المال الاجتماعي والاقتصادي المتراكم عبر عقود. وقد تفاقت هذه الأزمة بفعل هجرة الأدمغة والمهارات، حيث أدى رحيل المهنيين المهرة والأكاديميين ورجال الأعمال إلى إضعاف النسيج الاجتماعي والاقتصادي من خلال استنزاف الإقليم من

العقول التي يحتاجها للتعافي والتنمية المستقبلية (Shaban, 2025)، مما يطرح تساؤلات جديدة حول قدرة المجتمع الغزي على إعادة بناء نفسه اجتماعياً واقتصادياً في مرحلة ما بعد الصراع.

يشير الجدول رقم (1) إلى أن حركة النزوح داخل قطاع غزة اتسمت باتساع نطاقها وتعقيد أنماطها، إذ لم تقتصر على نزوح الأسر من مناطقها الأصلية فحسب، بل شملت أيضاً تنقلاً متكرراً ومتبادلاً بين المحافظات، بما يعكس غياب أي منطقة آمنة بشكل كامل. فعلى سبيل المثال ظل نحو 97% من سكان محافظة دير البلح داخل حدود المحافظة، سواء في مساكنهم الأصلية أو بعد نزوحهم إلى مواقع أخرى داخلها، مما يدل على أن معظم السكان لم يغادروا المحافظة رغم تعرضهم لحركات نزوح داخلية متكررة. أما محافظة غزة، فقد شهدت نمطاً أكثر تعقيداً من النزوح، إذ بقي نحو (45.3%) من الأسر داخل المحافظة، في حين نزح نحو (33.3%) إلى محافظة دير البلح، ونزح حوالي 19% إلى محافظة خان يونس.

جدول (1): حركة النزوح بين محافظات قطاع غزة

| من    |          |          |       |           |                           |
|-------|----------|----------|-------|-----------|---------------------------|
| رفح   | شمال غزة | خان يونس | غزة   | دير البلح | حركة النزوح داخل قطاع غزة |
| 6.1%  | 28.1%    | 0.9%     | 33.3% | 97.3%     | دير البلح                 |
| 1.4%  | 28.9%    | 0.9%     | 45.3% | 0.0%      | غزة                       |
| 81.6% | 28.9%    | 98.2%    | 18.7% | 1.8%      | خان يونس                  |
| 0.0%  | 14.0%    | 0.0%     | 0.8%  | 0.0%      | شمال غزة                  |
| 10.9% | 0.0%     | 0.0%     | 0.8%  | 0.9%      | رفح                       |
| 0.0%  | 0.0%     | 0.0%     | 1.1%  | 0.0%      | غير معروف                 |

إلى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح "الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية في قطاع غزة في ظل العدوان الإسرائيلي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)".  
مسح غير منشور

ومن ناحية أخرى، تكشف البيانات أن محافظة خان يونس تحولت إلى إحدى أهم وجهات النزوح الداخلي، إذ استوعبت حوالي 82% من نازحي محافظة رفح، و29% من نازحي محافظة شمال قطاع غزة، وحوالي 19% من نازحي محافظة غزة. هذا يشير إلى أن خان يونس تحولت إلى مركز استقبال رئيسي للنازحين من مختلف أنحاء القطاع، ما فرض ضغطاً هائلاً على مواردها المحدودة وبنيتها التحتية وخدماتها الأساسية.

وفي المقابل، تعد محافظتي رفح وشمال غزة من أكثر المناطق التي فرغت من سكانها، فقد بقي حوالي 11%، و14% فقط من سكانها على التوالي إما نازحين أو في منازلهم داخل المحافظة.

لا تعكس الأرقام السابقة مجرد حركة انتقال سكاني من منطقة إلى أخرى، بل تعبر عن إعادة تشكّل جغرافية العلاقات المجتمعية داخل القطاع. فعندما تنزح نسبة 33.3% من سكان مدينة غزة إلى دير البلح، أو 28.9% من سكان شمال غزة إلى خان يونس، فإن هذا لا يعني فقط تغيير مكان السكن، بل يعني تفكك شبكات الجيرة والدعم الاجتماعي التي تشكلت عبر عقود في الأحياء الأصلية. كما تعكس هذه التحركات السكانية الأعباء الاقتصادية المتزايدة التي تتحملها الأسر النازحة والمجتمعات المستقبلية نتيجة الضغط على السكن والخدمات الأساسية وسبل المعيشة.

ويضع التكدّس السكاني المفاجئ في دير البلح وخانيونس ضغطاً هائلاً على المجتمعات المضيفة، ويؤدي إلى تشابك أنماط حياة غير متجانسة، قد تخلق توترات اجتماعية وتضعف الروابط التقليدية المبنية على القرابة أو الانتماء المكاني.

من جهةٍ أخرى، يوضح الجدول أن شمال غزة ورفح فقدتا جزءاً كبيراً من نسيجهما الداخلي، فلم يبق سوى نسبة قليلة جداً من سكانهما في أماكنهم، بينما توزعت الغالبية بين غزة ودير البلح وخانيونس. وهذا يعكس حالة من التفكك المكاني والاجتماعي، حيث فقدت الأسر إمكانية الحفاظ على تماسكها المجتمعي بسبب النزوح القسري المتكرر.

### 3- انهيار خدمات البنية التحتية الحيوية وبدائل الوصول

كما دُكر سابقاً، خلّفت الحرب التدميرية دماراً هائلاً في البنية التحتية الأساسية في قطاع غزة، حيث طالت الهجمات المكثفة والمنهجية معظم المرافق الحيوية، ما أدى إلى انهيار شبه كامل في قدرة هذه المرافق على تقديم الخدمات للسكان. فقد تعرّضت شبكات الكهرباء، ومحطات المياه، ومراكز توزيع الغذاء لأضرار جسيمة، بعضها دُمر بالكامل، والبعض الآخر خرج عن الخدمة نتيجة انقطاع الإمدادات أو الاستهداف المباشر. وأسفر ذلك عن تعطل وصول السكان إلى الخدمات الأساسية الضرورية للحياة اليومية، مما فاقم معاناة المدنيين وأدخلهم في دوامة من الأزمات المتراكمة.

يتناول هذا القسم واقع الخدمات الأساسية في ظل الحرب، مع التركيز على خمسة قطاعات رئيسة تشكل العمود الفقري للحياة في غزة: قطاع الطاقة، والخدمات الصحية، والتعليم، والمياه، والأمن الغذائي. كما يستعرض أبرز التحديات التي تحول دون الوصول إلى هذه الخدمات، سواء بسبب الدمار المادي أو انقطاع الإمدادات أو القيود المفروضة على الحركة والمساعدات.

#### 1-3 خدمات الكهرباء والطاقة

شهد قطاع غزة انهياراً شبه كامل في قطاع الطاقة منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي، رغم أنه كان يعاني أصلاً من ضعف هيكلي مزمّن نتيجة الحصار الإسرائيلي المستمر منذ العام 2006، مما أدّى إلى تعطل البنية التحتية الحيوية وحرمان السكان من الكهرباء. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، بلغ إجمالي الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاع الطاقة خلال السنة الأولى من الحرب نحو 737 مليون دولار (World Bank et al., 2025).

وقبل الحرب، كانت خطوط الكهرباء الإسرائيلية تزوّد قطاع غزة بما يصل إلى 120 ميغاواط، فيما كانت محطة التوليد الوحيدة في غزة تنتج حوالي 70 ميغاواط، أي أقل من 35% من إجمالي الطلب على الكهرباء، بسبب محدودية طاقتها الإنتاجية، إلى جانب القيود الإسرائيلية المفروضة على كميات الوقود الواردة إلى القطاع اللازمة لتشغيلها (World UNEP, 2024; World Bank et al., 2025).

ومع بداية العدوان في السابع من أكتوبر 2023، أوقفت سلطات الاحتلال إمدادات الكهرباء والوقود بصورة كاملة، فتوقفت محطة التوليد عن العمل، ودخل القطاع في انقطاع شامل للتيار الكهربائي، الأمر الذي شل عمل المستشفيات ومحطات المياه والصرف الصحي وخدمات الاتصالات والإغاثة والإنقاذ، فضلاً عن تأثيره المباشر على الحياة اليومية للسكان.

وأمام انهيار الشبكة العامة، أصبحت المولدات الكهربائية المصدر الرئيس للطاقة في المرافق الحيوية، كما توسع استخدام أنظمة الطاقة الشمسية في بعض المواقع، إلا أن هذه البدائل ظلت محدودة بسبب النقص الحاد في الوقود وصعوبة صيانة المعدات وتدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية.

وتشير أحدث التقديرات إلى أن نحو 2.1 مليون شخص في قطاع غزة محرومون من الكهرباء، وأن أكثر من 90% من الأسر من حرمان شديد في الحصول على الطاقة (OCHA, 2025b). ويُعزى هذا الانهيار في خدمات الطاقة إلى النقص الحاد في الوقود اللازم لتشغيل المولدات، نتيجة للقيود المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على دخول الوقود عبر المعابر. إذ بلغ متوسط الكميات اليومية الداخلة خلال الفترة من 15 نوفمبر 2023 إلى 31 أغسطس 2024 نحو 80,586 لتراً، أي ما يعادل 20% فقط من الاحتياج اليومي المقدّر بنحو 400,000 لتر (UN, 2024). ورغم تسجيل تحسّن

طفيف في تموز 2024 بمتوسط يومي بلغ 99,000 لتر (25% من الاحتياج)، تراجعت الإمدادات مجدداً بشكل حاد في ديسمبر 2024، حيث لم يحصل قطاع المياه والصرف الصحي إلا على 8,685 لتراً من الوقود يومياً، أي ما يعادل 12% فقط من احتياجاته التشغيلية المقدرة بـ 70,000 لتر يومياً (OCHA, 2025c). ومع استئناف العمليات العسكرية في مارس 2025، لم يُسمح بدخول أي شحنات ووقود إلى القطاع بالكامل (UNRWA, 2025c).

### 2-3 خدمات المياه والصرف الصحي

تعرّض قطاع المياه والصرف الصحي في غزة لدمار واسع نتيجة تدمير البنية التحتية، والأضرار المادية الجسيمة وانقطاع الكهرباء ونقص الوقود اللازم لتشغيل الآبار، والمضخات، ومحطات التحلية، والمعالجة. وخلال الأيام الأولى للحرب، أوقفت إسرائيل أيضاً إمدادات المياه المنقولة عبر الأنابيب، والتي كانت تغطي نحو 10-12% من احتياجات قطاع غزة المائية.

وبحلول منتصف فبراير 2024، لم يتجاوز إنتاج المياه في غزة 5.7% فقط من مستواه قبل الحرب، أي أن أكثر من 94% من الإنتاج الطبيعي للمياه (من الآبار البلدية ومحطات التحلية وغيرها) كان متوقفاً (OCHA, 2024c). قبل أن يرتفع تدريجياً إلى نحو 25% فقط بحلول شهر آب من العام 2024، وهي مستويات ظلت أقل بكثير من مستوياتها قبل الحرب وأقل من الحد الأدنى اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، التي يحتاجها السكان للبقاء على قيد الحياة.

وبالإضافة إلى ذلك، أدى الدمار الواسع لشبكات المياه إلى فقدان نحو 80% من المياه المنتجة بسبب تسربها من الأنابيب المدمرة بحلول تموز 2024، وفقاً لتقديرات أوكسفام ومصلحة مياه بلديات الساحل. ونتيجة لذلك، حصلت غالبية الأسر على كميات ضئيلة للغاية من المياه؛ حيث كشف مسح شامل أُجري في أغسطس 2024 أن نحو ثلثي الأسر في غزة كانوا يحصلون على أقل من 6 لترات للفرد يومياً للشرب والطهي، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى لحالات الطوارئ البالغ 15 لتراً، بل دون المستوى الأدنى للبقاء الذي يُقدَّر بـ 7.5-9 لترات يومياً (Sphere Association, 2018; WASH Cluster, 2024; WHO, 2013). وفي فترات معينة، لم تتجاوز كمية المياه المتاحة للفرد 2-3 لترات يومياً، وهي كمية بالكاد تكفي للشرب فقط، دون أي فائض لاستخدامات النظافة الشخصية.

ووفقاً لما أفادت به المديرية التنفيذية لليونيسف، فإن 75% من الأسر أبلغت عن تدهور حاد في إمكانية الوصول إلى المياه، وغالباً ما تُجبر الأسر على الاختيار بين الاستحمام أو التنظيف أو الطهي. كما واجه بائعو المياه من القطاع الخاص صعوبات كبيرة؛ ففي العديد من المناطق توقفت محطات التحلية المحلية وشركات نقل المياه عن العمل بسبب نقص الوقود والهجمات، مما ساهم في ارتفاع معدلات سوء التغذية والأمراض المنقولة عبر المياه (OCHA, 2025d).

شكّل الوصول إلى الخدمات الأساسية من المياه النظيفة، والصرف الصحي، وجمع النفايات، إلى الرعاية الصحية أحد أبرز التحديات التي تواجه السكان في قطاع غزة في ظل الحرب الوحشية المستمرة وتداعياتها الكارثية على البنية التحتية المدنية. إذ أصبحت أكثر من 90% من الآليات الثقيلة التابعة للبلديات، بما في ذلك الشاحنات المخصصة لشطف مياه الصرف الصحي، خارج الخدمة (OCHA, 2025d).

وانعكس انهيار خدمات المياه بصورة مباشرة على خدمات الصرف الصحي؛ حيث أسفر الانقطاع التام للكهرباء والوقود عن تدمير أو خروج 94% من مرافق الصرف الصحي عن الخدمة (WHO, 2025a)، وتضررت 89% من شبكات المياه والصرف الصحي، بينما حُرمت 70% من الأسر من الوصول الموثوق إلى مياه نظيفة (OCHA, 2025c). وبحلول 18 يونيو 2025، توقفت جميع محطات ضخ مياه الصرف الصحي في محافظتي غزة وشمال غزة بسبب نفاد الوقود، مما فاقم من مخاطر الصحة العامة، الأمر الذي أدى إلى تدفق مياه الصرف الصحي في الأحياء السكنية والشوارع، مما ساهم في

تفشي القوارض والحشرات في مراكز الإيواء المكتظة، وارتفاع مخاطر انتشار الأمراض الوبائية خاصة في ظل محدودية الخدمات الطبية. وقد أدى النقص العام في خدمات الصرف الصحي السليمة بالفعل إلى ارتفاع حاد في حالات الإسهال، والالتهابات الجلدية، وتزايد المخاوف من تفشي الكوليرا أو التيفوئيد. وقد حذرت مجموعتا الصحة والمياه والصرف الصحي (WASH) بشكل مشترك في أوائل عام 2024 من كارثة صحية عامة ما لم يتم التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار واستعادة خدمات المياه والصرف الصحي (UNRWA, 2024c).

### 3-3 إدارة النفايات الصلبة

شهد نظام إدارة النفايات الصلبة انهياراً شبه كامل منذ بداية الحرب، نتيجة تدمير مرافق إدارة النفايات وإغلاق المكبات الرئيسية، الأمر الذي أدى إلى تراكم مئات الآلاف من الأطنان من النفايات داخل المناطق السكنية. وتشير التقديرات إلى تراكم نحو 395 ألف طن من النفايات الصلبة (OCHA, 2024b)، بينما قدرت مصادر أخرى الكمية بأكثر من 330 ألف طن داخل المناطق المأهولة، إضافة إلى ما يقارب نصف مليون طن في مواقع عشوائية تحتوي على مواد خطرة. (UN, 2024; UNDP, 2024).

كما تعرضت خمسة من أصل ستة مرافق رئيسية لإدارة النفايات للتدمير أو التوقف عن العمل، وأُغلقت المكبات الرئيسية الثلاثة، مما أدى إلى ظهور أكثر من 225 موقعاً عشوائياً لتجميع النفايات في أنحاء القطاع (WHO, 2025a; Reuters, 2025).

وقبل الحرب، بلغ متوسط كمية النفايات الصلبة نحو 1,700 طن يومياً، بينما تشير التقديرات الحالية إلى تراكم نحو 1,400 طن يومياً، مع تراكم ما يقارب 1,200 طن يومياً حول المخيمات والملاجئ (WHO, 2025a)، وارتفاع التراكم اليومي إلى 2,000 طن إضافية في مواقع النفايات المفتوحة.

وقد نتج عن هذا الانهيار تداعيات صحية وبيئية خطيرة، إذ تم تسجيل أكثر من 40,000 حالة إصابة بالتهاب "الكبد الوبائي أ" خلال عشرة أشهر من الحرب، بمعدل يتراوح بين 800 إلى 1,000 حالة أسبوعياً (WHO, 2025b)، كما سُجل ارتفاع في حالات الإسهال بمقدار 25 ضعفاً عن مستويات ما قبل الحرب، وتم الكشف عن وجود فيروس شلل الأطفال المتحوّر من النمط الثاني في مياه الصرف الصحي (WHO, 2025b). وفي ظل غياب الخدمات البلدية الأساسية، اضطرت العديد من الأسر إلى اللجوء إلى حلول بدائية، مثل حرق النفايات البلاستيكية والحطام للطهي، وهو ما زاد من مستويات التلوث البيئي والمخاطر الصحية.

#### 4- السياسات والتدخلات المطلوبة

##### 1-4 الإسكان والمأوى

###### 1-1-4 الفجوة المحددة

تشير التقديرات إلى أن نحو 1.875 مليون شخص في قطاع غزة بحاجة إلى المأوى الطارئ والمستلزمات المنزلية الأساسية نتيجة الدمار الواسع الذي طال الوحدات السكنية والبنية التحتية المدنية. وتتراوح احتياجاتهم بين الإيواء الطارئ، والإسكان الانتقالي، وإعادة الإعمار الدائم، والحماية الاجتماعية، بما يستدعي حزمة متكاملة من التدخلات والسياسات على المستويات الوطنية والدولية.

###### 1-1-4 التدخلات السياسية حسب أصحاب العلاقة:

###### 1- الحكومة الفلسطينية

###### التدخل 1: سياسة الإسكان الطارئ المنظم

- إصدار إطار تشريعي خاص بإدارة الإسكان في حالات الطوارئ والكوارث، يحدد معايير المأوى، وآليات تخصيص الموارد، وصلاحيات الجهات المختصة.
- إنشاء هيئة وطنية أو غرفة عمليات مركزية لإدارة ملف الإسكان والإيواء برئاسة رئيس الوزراء، تتولى التنسيق بين الوزارات والشركاء المحليين والدوليين.
- إعداد خطة شاملة تتضمن تحديد المواقع المناسبة للإيواء، وتوزيعها الجغرافي، ومعايير التصميم والتنفيذ، مع تحديد الفئات ذات الأولوية.
- تطوير نظام معلومات وطني موحد يتضمن بيانات دقيقة للنازحين وأماكن تواجدهم واحتياجاتهم، بما يضمن عدالة التوزيع ويمنع التداخل والتكرار في الاستهداف.
- إنشاء آلية وطنية موحدة لإدارة وتمويل إعادة الإعمار والإسكان، تتمتع بحوكمة شفافة وتنسيق فعال مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية.

###### التدخل 2: سياسة حماية الفئات الهشة في الإسكان

- اعتماد معايير وطنية لحماية الأطفال والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة داخل مواقع الإيواء، تشمل المساحات الآمنة، والمرافق الملائمة، وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي بإشراف مختصين، وضمان سهولة الوصول والخدمات المساندة للفئات ذات الإعاقة وكبار السن، إضافةً إلى تفعيل فرق حماية ميدانية مدربة لمتابعة الحالات وضمان بيئة إنسانية وآمنة للجميع.
- اعتماد معايير استهداف تراعي الأسر التي تعيلها نساء، والأسر التي تضم أشخاصاً ذوي إعاقة أو كبار السن، بحسب مستوى الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئات ضمن منظومة شفافة لتخصيص المساكن، وذلك من خلال تشكيل لجنة محددة تضم الوزارات المعنية (وزارة شؤون المرأة، ووزارة التنمية الاجتماعية) ومنظمات المجتمع المدني لضمان تطبيق معايير العدالة ومراقبة توزيع الوحدات.
- إنشاء نظام موحد لحصر الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وربطه بخدمات الحماية والرعاية المؤقتة ولم الشمل، وتوفير مرافق مؤقتة مخصصة لحماية الأطفال الذين فقدوا ذويهم أو انفصلوا عنهم خلال

الحرب، بما يتماشى مع معايير حماية الطفل، وتدريب فرق ميدانية متخصصة لإدارة هذه المرافق وضمان سلامة الأطفال.

## 2- المجتمع الدولي والمانحون

### التدخل 1: آلية التمويل الطارئ للإسكان

- تأسيس صندوق متعدد المانحين لتوفير موارد مالية مرنة ومضمونة لدعم خطط الإسكان المؤقتة والطويلة الأمد.
- تصميم إجراءات تمويل مبسطة وسريعة تُتيح بدء التدخلات خلال أيام لا أسابيع، مما يخفف من معاناة النازحين.
- الالتزام بتمويل يمتد لثلاث سنوات على الأقل لضمان الانتقال التدريجي من الإغاثة إلى التعافي ثم إلى التنمية.
- ربط التمويل بخطط إعادة الإعمار الوطنية، وتعزيز التنسيق بين الجهات المانحة لتقليل الازدواجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

### التدخل 2: المعايير الدولية للإسكان الطارئ

- الالتزام بمعايير Sphere الخاصة بالمأوى، بما يشمل توفير 3.5 متر مربع كحد أدنى من مساحة المعيشة المغطاة للفرد، مع توفير المساحات والخدمات المساندة اللازمة داخل مواقع الإيواء.
- اشتراط توافر بنية تحتية مائية وصحية أساسية في جميع مواقع الإيواء لمنع تفشي الأمراض وتحسين جودة الحياة.
- التركيز على الجوانب الاجتماعية في تصميم مواقع الإيواء، خصوصاً ما يتعلق بحماية النساء والأطفال من العنف أو التحرش أو أي تهديدات أمنية.
- اعتماد تصاميم قابلة للتوسع والتحول من المأوى المؤقت إلى الإسكان الانتقالي كلما أمكن.

### التدخل 3: الدعم الفني وبناء القدرات

- تقديم الدعم الفني للحكومة الفلسطينية في تخطيط الإسكان والإيواء وإعادة الإعمار.
- توحيد الأدلة الإرشادية والمعايير الفنية الخاصة بالمأوى وإعادة الإعمار بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- دعم تطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات الخاصة بالأضرار واحتياجات الإسكان.
- بناء قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية في إدارة الإسكان أثناء الطوارئ والتعافي المبكر.
- توفير الدعم الفني لاستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في تقييم الأضرار ومتابعة تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.

## 3- القطاع الخاص المحلي

### التدخل 1: الشراكة في توفير حلول الإسكان المؤقت

- تطوير أطر تعاقدية وتشغيلية تتيح مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وإدارة مرافق الإيواء المؤقت والإسكان الانتقالي.
- دعم إنتاج وتجميع الوحدات السكنية الجاهزة والقابلة للفك والتركيب باستخدام الموارد المحلية كلما أمكن.
- تشجيع استخدام تقنيات البناء السريع والبدائل الإنشائية منخفضة التكلفة مع الالتزام بمعايير السلامة والجودة.

## التدخل 2: تحفيز الاستثمار في إعادة الإعمار

- توفير حوافز استثمارية وضريبية واقتصادية للشركات العاملة في قطاع الإسكان وإعادة الإعمار.
- تشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع الإسكان والبنية التحتية.
- دعم تطوير سلاسل الإمداد المحلية لمواد البناء والخدمات الهندسية بما يعزز سرعة تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.

## التدخل 3: تعزيز المسؤولية المجتمعية في إدارة الأزمات

- توسيع برامج المسؤولية المجتمعية للشركات لتشمل المساهمة في توفير المأوى والخدمات الأساسية للأسر المتضررة.
- تشجيع مساهمة الشركات في تمويل المبادرات المجتمعية الخاصة بالإسكان والإيواء.
- تقديم حوافز مالية وضريبية للشركات التي تساهم في مبادرات الإسكان الطارئ ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.
- التأكيد على توسيع مفهوم المسؤولية المجتمعية في أوقات الأزمات والكوارث ليشمل "المسؤولية الإنسانية"، بما يضمن انخراط شركات القطاع الخاص بشكل فعال في إدارة الأزمات والكوارث الإنسانية.
- إنشاء منصة تنسيقية بين القطاع الخاص والحكومة والمؤسسات الإنسانية لتنظيم مساهمات الشركات وتوجيهها وفق الأولويات الوطنية، وضمان استدامة مساهماتها في جهود الإغاثة والإيواء.

## 4- منظمات المجتمع المدني

### التدخل 1: الرقابة المجتمعية على الإسكان وتعزيز المساءلة

- إشراك ممثلي المجتمع المحلي في مراقبة جودة تنفيذ مشروعات الإسكان المؤقت، بما يعزز الشفافية والمساءلة.
- إنشاء آليات فعالة لتلقي الشكاوى والملاحظات ومعالجتها، وضمان مشاركة المستفيدين في تقييم جودة الخدمات.
- تنفيذ حملات توعية بحقوق المستفيدين وآليات تقديم الشكاوى والإبلاغ عن أي تجاوزات أو ممارسات تمييزية.
- تنفيذ عمليات رصد مستقلة لعدالة توزيع المساعدات والوحدات السكنية، ونشر تقارير دورية تعزز الثقة والمساءلة.

### التدخل 2: المشاركة المجتمعية وتمكين المجتمعات المحلية

- إشراك المجتمعات المحلية في تحديد أولويات التدخل واختيار مواقع الإيواء بما يعكس احتياجات السكان الفعلية.
- دعم المبادرات المجتمعية لإدارة مواقع الإيواء وتنظيم الخدمات داخلها.
- تنفيذ برامج توعية بحقوق النازحين وآليات الحصول على خدمات الإسكان والإيواء.
- تعزيز مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في لجان إدارة مواقع الإيواء واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

### التدخل 3: الدعم الاجتماعي وبناء القدرة على التعافي

- تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأسر المتضررة داخل مواقع الإيواء.
- دعم المبادرات المجتمعية الرامية إلى إعادة بناء شبكات التضامن الاجتماعي وتعزيز التماسك المجتمعي.
- تنفيذ برامج مساندة قانونية لمساعدة الأسر في توثيق الأضرار وإثبات الملكيات واستكمال إجراءات التعويض وإعادة الإعمار.
- دعم الأسر الأكثر هشاشة في الوصول إلى الخدمات الأساسية وبرامج الحماية الاجتماعية.

#### التدخل 4: إدارة المعرفة والتعلم المؤسسي

- توثيق الدروس المستفادة والممارسات الفضلى في إدارة الإيواء خلال الحرب.
- إعداد قواعد بيانات ودراسات تقييمية لدعم تطوير السياسات المستقبلية.
- بناء شراكات مع الجامعات ومراكز الأبحاث لإجراء تقييمات دورية لاحتياجات الإسكان والتعافي.

#### 2-4 الكهرباء والطاقة

##### 1-2-4 الفجوات المحددة

يشهد قطاع الطاقة في غزة انهياراً شبه كامل نتيجة انقطاع الإمدادات الخارجية وتدمير البنية التحتية الحيوية. وتشمل الفجوات الأساسية:

- الانقطاع الكامل لإمدادات الكهرباء من إسرائيل، والتي كانت تمثل المصدر الرئيسي للكهرباء.
- توقف محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة (بقدر 70 ميغاواط) بسبب انقطاع الوقود وتضرر البنية التحتية وغياب أعمال الصيانة.
- الاعتماد شبه الكامل على المولدات الخاصة ومصادر الطاقة البديلة في ظل نقص حاد في الوقود.
- تدمير أجزاء واسعة من شبكات النقل والتوزيع والمحولات الكهربائية.
- محدودية توافر معدات الطاقة البديلة وقطع الغيار نتيجة القيود ومنع الاحتلال دخولها.
- ارتفاع مخاطر انقطاع الكهرباء عن المرافق الحيوية، بما يشمل المستشفيات ومحطات المياه والصرف الصحي ومراكز الإيواء.

##### 2-2-4 التدخلات السياسية حسب أصحاب العلاقة

#### 1- الحكومة الفلسطينية

##### التدخل 1: سياسة إدارة الطوارئ واستمرارية خدمات قطاع الطاقة

- إعداد خطة وطنية لإدارة الطاقة أثناء الطوارئ، تتضمن أولويات التوريد للمرافق الحيوية.
- تطوير نظام وطني لإدارة وتوزيع الوقود المخصص للقطاعات الحيوية وفق معايير شفافة.
- إعداد خطط استجابة واستمرارية الأعمال لقطاع الكهرباء والطاقة.
- تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية ومقدمي الخدمات الإنسانية لإدارة الموارد المتاحة بكفاءة.
- تخصيص موازنة طارئة لتأمين الوقود اللازم لتشغيل محطة الكهرباء بشكل دوري ومنتظم بالتنسيق مع المانحين.

##### التدخل 2: سياسة تعزيز مصادر الطاقة البديلة

- إطلاق برنامج وطني للطاقة الشمسية المنزلية لتزويد المنازل والمرافق العامة بأنظمة طاقة شمسية تخفف الضغط على الشبكة المركزية.
- تسهيل إجراءات استيراد واستخدام تقنيات الطاقة المتجددة، بما يشمل المولدات الصغيرة، البطاريات، العواكس، وتوزيعها بأسعار مدعومة.

- إنشاء نقاط مركزية تعمل بالطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء لشحن الهواتف، والإنارة، وتشغيل الأجهزة الطبية الصغيرة في الأحياء والمخيمات.

## 2- المجتمع الدولي

### التدخل 1: برنامج الطوارئ الدولي لدعم استمرارية خدمات قطاع الطاقة

- توفير مولدات طوارئ متنقلة ذات قدرة كبيرة لتشغيل المرافق الحيوية الأساسية (المستشفيات، محطات تحلية المياه، مضخات الصرف الصحي والمعالجة، والمخابز). لضمان استمرار خدمات الحياة الأساسية.
- التنسيق مع الهيئات الأممية لإدخال كميات وقود يومية مستدامة لتشغيل البنية التحتية ومولدات الطوارئ.
- تمويل إعادة بناء محطة كهرباء غزة من خلال تخصيص تمويل دولي لإعادة بنائها على أسس تشغيل فنية حديثة لتكون أكثر كفاءة وأقل تكلفة في التوليد مقارنةً بالسابق من خلال استكمال خط تشغيل المحطة بالغاز.

### التدخل 2: برنامج الطاقة المتجددة الطارئ

- تمويل إنشاء محطات طاقة شمسية في مواقع آمنة لتغذية مراكز الخدمات الحيوية.
- توفير أنظمة طاقة شمسية منزلي مجاني لدعم الأسر منخفض الجهد لتغطية الاحتياجات الأساسية (الإنارة، الشحن، المراوح).
- تدريب شباب ومهنيين محليين على تركيب وصيانة أنظمة الطاقة المتجددة لبناء القدرات المحلية وخلق فرص عمل.

## 3- التزامات إسرائيل بقوة احتلال بموجب القانون الدولي الإنساني من خلال ضغط المجتمع الدولي

### التدخل 1: ضمان استمرارية إمدادات الطاقة واستئناف الإمدادات الكهربائية

- استئناف إمدادات الكهرباء إلى قطاع غزة لإعادة تشغيل خطوط التغذية الإسرائيلية بما يخفف الضغط الإنساني.
- ضمان عدم استهداف البنية التحتية للطاقة.
- ضمان وصول الوقود اللازم لتشغيل المرافق الحيوية.
- احترام الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالخدمات الأساسية للسكان المدنيين.

### التدخل 2: تسهيل استيراد معدات الطاقة

- إلغاء المنع الأمني المفروض على دخول الألواح الشمسية، والبطاريات، ومعدات الطاقة المختلفة وقطع الغيار.
- تسهيل دخول الوقود دون تأخير أو قيود كمية.
- تسهيل وصول الفرق الفنية الدولية المتخصصة لإصلاح الشبكات والبنية التحتية المتضررة.

## 4- القطاع الخاص وشركات الطاقة الدولية

### التدخل 1: سياسة تحفيز استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة

- اعتماد حوافز تنظيمية وتشريعية ومالية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص المحلي والشركات الدولية في مشاريع إنتاج الكهرباء والطاقة الشمسية، وإعادة تأهيل البنية التحتية للطاقة.

- تطوير نماذج شراكة (PPP) بين القطاعين العام والخاص (سواء المحلي أو الدولي) لتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء ومحطات التحويل ومرافق الطاقة وفق مبادئ الشفافية والمنافسة.
- تشجيع الشراكات الاستثمارية بين الشركات الدولية والقطاع الخاص الفلسطيني لتنفيذ مشاريع الطاقة وإعادة الإعمار وفق نماذج استثمارية مستدامة.
- توفير قروض ميسرة أو تمويل مدعوم وضمانات ائتمانية بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية لتقليل مخاطر الاستثمار في قطاع الطاقة .
- تشجيع الاستثمار في الصناعات والخدمات المساندة لقطاع الطاقة، بما في ذلك تجميع مكونات أنظمة الطاقة الشمسية، وتوفير خدمات الصيانة وقطع الغيار.

#### **التدخل 2: الشراكة الفنية ونقل التكنولوجيا في إعادة تأهيل قطاع الكهرباء**

- تشجيع إقامة شراكات فنية بين شركات الطاقة الدولية والقطاع الخاص الفلسطيني لتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة مشاريع الطاقة وإعادة تأهيل البنية التحتية الكهربائية .
- دعم نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية الحديثة إلى المؤسسات والشركات الفلسطينية، بما يعزز قدراتها في تشغيل وصيانة أنظمة الكهرباء والطاقة المتجددة.
- تنفيذ برامج مشتركة لتدريب وتأهيل المهندسين والفنيين الفلسطينيين بالتعاون مع شركات الطاقة الدولية، بما يسهم في بناء كوادر وطنية قادرة على إدارة واستدامة قطاع الطاقة.
- تشجيع اعتماد معايير الجودة والسلامة والاستدامة البيئية في جميع مشاريع الطاقة، بما يضمن كفاءة التنفيذ واستدامة الخدمات.
- توقيع اتفاقيات لنقل المعرفة وبناء القدرات المحلية في مجال الطاقة النظيفة، خاصة في ظروف الطوارئ.

#### **5- المجتمع المحلي**

##### **التدخل 1: تعزيز الإدارة المجتمعية الرشيدة للطاقة**

- تنفيذ حملات مجتمعية لترشيد استهلاك الكهرباء والطاقة، مع إعطاء الأولوية للاستخدامات المنزلية والخدمات الحيوية.
- تشجيع الاستخدام المشترك والأمن لمصادر الطاقة البديلة داخل التجمعات السكنية ومراكز الإيواء.
- دعم المبادرات المجتمعية التي تسهم في الاستخدام العادل والترشيد للطاقة داخل الأحياء ومراكز الإيواء، بما يحد من الهدر ويعزز التضامن المجتمعي .
- نشر إرشادات السلامة الكهربائية داخل مراكز الإيواء والتجمعات السكنية للحد من مخاطر الحرائق والصعق الكهربائي الناتجة عن الاستخدام غير الآمن للمولدات والبطاريات وأنظمة الطاقة البديلة.

##### **التدخل 2: تعزيز الرقابة والمشاركة المجتمعية في خدمات الطاقة**

- تعزيز التعاون بين المجتمعات المحلية والبلديات ومقدمي خدمات الكهرباء في الإبلاغ عن الأعطال والأضرار وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية.
- تشجيع المبادرات المجتمعية الرامية إلى حماية مرافق الطاقة ومنع التعديات أو الاستخدام غير القانوني الذي يؤثر في استمرارية الخدمة.

- تطوير آليات مجتمعية لتلقي الشكاوى ورصد جودة خدمات الكهرباء، بما في ذلك خدمات المولدات الخاصة (ما يعرف بمولدات الشوارع)، وتعزيز الشفافية والحد من الممارسات الاحتكارية أو الاستغلالية.
- تعزيز دور اللجان المجتمعية في نقل احتياجات السكان ومتابعة وصول خدمات الطاقة إلى الفئات الأكثر احتياجاً، بالتنسيق مع البلديات والجهات المختصة.

#### 3-4 المياه والصرف الصحي

##### 1-3-4 الفجوات المحددة

- يشهد قطاع المياه والصرف الصحي في غزة انهياراً غير مسبوق نتيجة التدمير الواسع للبنية التحتية، وانقطاع الكهرباء والوقود، واستمرار القيود المفروضة على إدخال المعدات ومواد الصيانة، مما أدى إلى تراجع حاد في قدرة القطاع على توفير الحد الأدنى من خدمات المياه والصرف الصحي للسكان. ويمكن تلخيص أبرز الفجوات فيما يلي:
- الانخفاض الحاد في إنتاج وإمدادات المياه نتيجة تدمير الآبار ومحطات التحلية وخروج أجزاء واسعة من منظومة المياه عن الخدمة.
- تدهور كفاءة شبكات المياه بسبب الأضرار الواسعة وارتفاع فاقد المياه إلى مستويات غير مسبقة نتيجة التسرب (تسرب أكثر من 80% من المياه المنتجة) وانعدام أعمال الصيانة.
- انخفاض حصة الفرد من المياه، مع تفاوت كبير في فرص الوصول إلى المياه بين المناطق السكنية ومراكز الإيواء، حيث إن ثلثي الأسر في غزة تحصل على أقل من 6 لترات يومياً للفرد، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى الإنساني الموصى به (15 لترًا).
- الانهيار شبه الكامل لخدمات الصرف الصحي نتيجة توقف محطات الضخ والمعالجة وتضرر شبكات الصرف، بما أدى إلى تدفق مياه الصرف الصحي في المناطق السكنية وارتفاع مخاطر التلوث.
- تراجع القدرات التشغيلية للبلديات ومقدمي خدمات المياه نتيجة تدمير الآليات والمعدات ونقص الوقود وقطع الغيار والكوادر التشغيلية، إذ تعطل أكثر من 90% من الآليات الثقيلة للبلديات، مما حدّ من القدرة الميدانية على تنفيذ أعمال الصيانة والنظافة.
- ارتفاع مخاطر الصحة العامة والتلوث البيئي نتيجة تلوث مصادر المياه، وتراكم مياه الصرف الصحي، وضعف خدمات النظافة والصرف الصحي، بما يزيد احتمالات تفشي الأمراض المنقولة بالمياه.
- غياب مصادر طاقة مستقرة لتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي، مما يحد من استمرارية تشغيل الآبار، ومحطات التحلية، ومحطات الضخ، والمعالجة.
- ضعف القدرة المؤسسية والتمويلية على إعادة تأهيل القطاع في ظل اتساع حجم الأضرار واستمرار القيود على إدخال المعدات والمواد اللازمة للإصلاح وإعادة الإعمار.

#### 2-3-4 التدخلات السياسية حسب أصحاب العلاقة

##### 1- الحكومة الفلسطينية

##### التدخل 1: سياسة الإدارة الطارئة لقطاع المياه والصرف الصحي

- إنشاء غرفة عمليات وطنية موحدة لإدارة قطاع المياه والصرف الصحي وتنسيق الاستجابة بين المؤسسات الحكومية والبلديات ومصلحة مياه بلديات الساحل والشركاء الدوليين.

- إعداد نظام معلومات جغرافي محدث لتحديد أولويات التدخل وإدارة توزيع المياه وفق الكثافة السكانية ومستويات الضرر.
- اعتماد آلية عادلة لتوزيع المياه تضمن الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية مع إعطاء الأولوية للمستشفيات ومراكز الإيواء والفئات الأكثر هشاشة.
- إعداد خطة طوارئ وطنية لإدارة نقل المياه بالصهاريج، لتوصيل المياه إلى المناطق المعزولة ومراكز الإيواء، وفق خريطة حاجة مبنية على الكثافة السكانية والأولويات.

#### **التدخل 2: تفعيل الحقوق المائية وفقاً لاتفاقية أوسلو المائية (1995)**

- تشكيل فريق قانوني متخصص لمراجعة بنود المادة (40) من اتفاقية أوسلو المائية والمطالبة بتنفيذ الالتزامات المتأخرة منذ عام 1995.
- إعداد ملف قانوني شامل يوثق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لبنود الاتفاقية المائية، خاصة فيما يتعلق بالكميات المتفق عليها (70-80 مليون متر مكعب سنوياً إضافية).
- رفع دعاوى قانونية دولية أمام محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية حول انتهاك الحقوق المائية كجريمة حرب.
- توثيق الأضرار المائية الناجمة عن الحرب وربطها بانتهاكات الاتفاقية المائية لعام 1995، وإعداد مطالبات تعويض شاملة.
- تطوير إطار قانوني محلي يستند إلى بنود اتفاقية أوسلو المائية لحماية الحقوق المائية الفلسطينية وتنظيم استخدام المياه.
- إنشاء محطات لتحلية مياه البحر في قطاع غزة استناداً إلى حق الفلسطينيين في تطوير مصادر مائية بديلة كما نصت عليه الاتفاقية.

#### **التدخل 3: سياسة إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي**

- إعداد خطة مرحلية لإعادة تأهيل الآبار وشبكات المياه ومحطات التحلية ومحطات الضخ والمعالجة وفق أولويات الضرر.
- حشد الكوادر الفنية من المؤسسات الحكومية والبلديات والقطاع الخاص للمشاركة في أعمال الإصلاح والصيانة.
- منح فرق الإصلاح صلاحيات دخول لجميع المناطق، بما في ذلك المناطق المتضررة أمنياً، لتسريع عمليات الإصلاح.
- دعم إنشاء ورش محلية لإنتاج أو صيانة قطع الغيار والمكونات الأساسية لتقليل الاعتماد على الاستيراد.
- توثيق الأضرار والخسائر في قطاع المياه والصرف الصحي بصورة دورية لدعم جهود إعادة الإعمار وحشد التمويل الدولي.

#### **2- المجتمع الدولي والمانحون والمنظمات الدولية**

##### **التدخل 1: برنامج الطوارئ لضمان استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي**

- توفير التمويل العاجل لتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي، بما يشمل توفير الوقود والطاقة البديلة اللازمة لاستمرار تشغيل الآبار، ومحطات التحلية، ومحطات الضخ، والمعالجة.
- تمويل إنشاء وتشغيل محطات تحلية متنقلة ووحدات تنقية مياه في المناطق الأكثر تضرراً، ويتم تركيبها قرب مراكز الإيواء والمرافق الصحية.

- دعم البلديات ومقدمي خدمات المياه بالمعدات والآليات الثقيلة اللازمة لإزالة الأنقاض، وإصلاح الشبكات، ونقل المياه إلى المناطق المتضررة بما يشمل شراء أو استئجار صهاريج لنقل المياه إلى المناطق المحتاجة، وخاصة المخيمات المؤقتة.
- توفير تمويل مرن ومستدام يضمن استمرارية تشغيل خدمات المياه والصرف الصحي خلال مرحلتي الطوارئ والتعافي المبكر.
- توفير المعدات والمواد وقطع الغيار والأنابيب والمضخات والمواد الكيميائية اللازمة لإعادة تشغيل شبكات المياه والصرف الصحي بصورة تدريجية.
- دعم تشغيل أساطيل نقل المياه وتوفير الخزانات وشبكات التوزيع المؤقتة في مراكز الإيواء.
- توفير معدات متخصصة لإزالة مياه الصرف المتراكمة، خاصة في المناطق التي تعاني من طفق مياه الصرف الصحي.
- بناء وحدات معالجة متنقلة أو شبه ثابتة في المناطق المأهولة مؤقتاً للحد من تلوث المياه والتربة.

### **التدخل 2: تعزيز الصحة العامة وجودة المياه والوقاية من الأمراض بقيادة منظمة الصحة العالمية WHO**

#### **وبالتنسيق مع شركاء قطاع المياه والصرف الصحي WASH**

- دعم برامج المراقبة الدورية لجودة مياه الشرب في جميع مراحل الإنتاج والنقل والتوزيع.
- تطوير أنظمة الإنذار المبكر لرصد الأمراض المرتبطة بالمياه والتلوث البيئي وتعزيز سرعة الاستجابة لها، وبما يشمل تفعيل برامج اختبار المياه في نقاط التوزيع والاستهلاك بانتظام، لضمان مطابقتها للمعايير الصحية.
- توفير مواد تعقيم المياه، والكلور، وأقراص تنقية المياه، ومستلزمات مكافحة الأمراض المنقولة بالمياه. وخاصة في مراكز الإيواء والمناطق التي لا تصلها شبكات المياه.
- دعم المختبرات المحلية وبناء قدراتها لإجراء الفحوصات الميكروبيولوجية والكيميائية لمصادر المياه بصورة منتظمة.
- إصدار دليل طوارئ يتضمن معايير السلامة الميكروبيولوجية والكيميائية، مع تحديد مسؤوليات الجهات التنفيذية.

### **التدخل 3: حماية الأطفال وتعزيز خدمات المياه والصرف الصحي في مرافق الإيواء بقيادة اليونيسف (UNICEF)**

#### **وبالتنسيق مع شركاء العمل الإنساني**

- إنشاء وتشغيل مرافق مياه وصرف صحي تراعي احتياجات الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس ومراكز الإيواء، تلبي المعايير الإنسانية من حيث الأمان، والخصوصية لكل فئة، والنظافة.
- توفير مستلزمات النظافة الشخصية وحقائب النظافة للأسر، مع إعطاء الأولوية للأطفال والفئات الأكثر هشاشة.
- تنفيذ برامج توعية مجتمعية حول النظافة الشخصية، والاستخدام الآمن للمياه، والوقاية من الأمراض المنقولة بالمياه داخل مراكز الإيواء والمدارس.
- دعم إنشاء مرافق صحية آمنة تراعي الخصوصية والحماية، بما يساهم في الحد من المخاطر الصحية والاجتماعية داخل مراكز الإيواء.
- تعزيز برامج التوعية السلوكية للأطفال والأسر حول الاستخدام الآمن للمياه والتخلص الصحي من النفايات المنزلية.

#### التدخل 4: برنامج إعادة تأهيل قطاع المياه والصرف الصحي والتعافي المبكر

- إعداد وتنفيذ برنامج دولي متعدد المانحين لإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وفق أولويات فنية ومناطقية واضحة.
- تمويل إعادة تأهيل الآبار، ومحطات التحلية، ومحطات الضخ والمعالجة، وشبكات المياه والصرف الصحي، بما يضمن استعادة الخدمات بصورة تدريجية.
- دعم بناء القدرات الفنية والمؤسسية للعاملين في قطاع المياه والصرف الصحي، ونقل التكنولوجيا والخبرات الحديثة في إدارة الموارد المائية.
- تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة والمؤسسات الوطنية لضمان تكامل التدخلات، وتجنب الازدواجية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
- ربط تمويل إعادة الإعمار بخطط وطنية مستدامة تعزز القدرة على الصمود وتحد من هشاشة قطاع المياه والصرف الصحي أمام الأزمات المستقبلية.

#### 3- القطاع الخاص المحلي والدولي

##### التدخل 1: سياسة تعزيز استثمارات القطاع الخاص في خدمات المياه

- تشجيع المستثمرين المحليين على الاستثمار في محطات التحلية اللامركزية ومحطات التنقية وأنظمة الضخ العاملة بالطاقة الشمسية.
- تطوير شراكات بين القطاع الخاص الفلسطيني والشركات الدولية لتوسيع خدمات المياه والصرف الصحي.
- توفير حوافز استثمارية وتمويلية للشركات العاملة في إنتاج المياه ومعالجتها وصيانة البنية التحتية.
- دعم الاستثمار في الصناعات والخدمات المساندة، بما في ذلك تصنيع الخزانات والأنابيب والمضخات ومعدات المعالجة.
- وضع سياسة سعرية من قبل الحكومة للمياه المعبأة أو المنقولة بالصهاريج لمنع الاحتكار والاستغلال.

##### التدخل 2: سياسة الشراكة الفنية والتشغيلية

- توقيع عقود تشغيل قصيرة الأجل مع شركات الصيانة المحلية لإصلاح أجزاء من الشبكة في مناطق معينة مقابل دعم مالي أو إعفاءات ضريبية.
- تشجيع شركات المياه والهندسة المحلية والدولية على تنفيذ وتشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي ضمن شراكات مع الجهات الحكومية والبلديات.
- دعم نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية في مجالات التحلية ومعالجة المياه وإعادة استخدام المياه العادمة.
- تنفيذ برامج تدريب مشتركة للمهندسين والفنيين والعاملين في قطاع المياه.
- اعتماد معايير الجودة والسلامة والاستدامة البيئية في جميع مشاريع المياه والصرف الصحي.

## المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025، 6 تشرين الأول). الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للإسكان ويوم الإسكان العربي: الإسكان في غزة بين الركام والنزوح: منازل مدمرة وأسر نازحة تبحث عن مأوى. [https://www.pcbs.gov.ps/ar/post-details/?postId=23079&utm\\_source](https://www.pcbs.gov.ps/ar/post-details/?postId=23079&utm_source)

Atlantic Council. (2024, October 22). The economic and social costs of the war in Gaza.

<https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2024/10/The-Economic-and-Social-Costs-of-the-war-in-Gaza.pdf>

Shaban, O. (2025, April 24). Gaza's day after: Reconstruction and governance challenges. Brookings.

<https://www.brookings.edu/articles/gazas-day-after-reconstruction-and-governance-challenges/>

Human Rights Watch. (2024, November 14). Hopeless, starving, and besieged: Israel's forced

displacement of Palestinians in Gaza. <https://www.hrw.org/report/2024/11/14/hopeless-starving-and-besieged/israels-forced-displacement-palestinians-gaza>

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025, June 24).

Gaza's energy crisis threatens lives and humanitarian response. ReliefWeb.

<https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/gazas-energy-crisis-threatens-lives-and-humanitarian-response>

Oxfam. (2024, July 17). Water war crimes: How Israel has weaponised water in its military campaign

in Gaza. <https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621609/bp-water-war-crimes-180724-en.pdf?>

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2024a). Highlights the socio-economic and

environmental conditions after one year of the ongoing Israeli occupation aggression against the Gaza Strip and the West Bank.

[https://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_En\\_AggressionGaza2024E.pdf](https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_AggressionGaza2024E.pdf)

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2024b). Palestinians at the end of

2024. <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2710.pdf>

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2026). Martyrs. Retrieved July 26, 2026, from

[https://www.pcbs.gov.ps/site/lang\\_ar/1405/Default.aspx](https://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/1405/Default.aspx)

Reuters. (2025, February 23). Gaza's garbage crisis. Reuters Graphics.

<https://www.reuters.com/graphics/GAZA-WASTE/egpblkaagpq/>

Shelter Cluster Palestine. (2025, February 6). Devastating lack of shelter exacerbates risk of harm to Palestinians in Gaza. Global Shelter Cluster.

<https://sheltercluster.org/palestine/documents/devastating-lack-shelter-exacerbates-risk-harm-palestinians-gaza>

- Shuker, Z. (2023, December 19). War has poisoned Gaza's land and water. Peace will require environmental justice. The Century Foundation. <https://tcf.org/content/commentary/war-has-poisoned-gazas-land-and-water-peace-will-require-environmental-justice/>
- Sphere Association. (2018). Water supply, sanitation and hygiene promotion. In the Sphere handbook: Humanitarian charter and minimum standards in humanitarian response. <https://handbook.spherestandards.org/en/sphere/#ch006>
- State of Palestine WASH Cluster. (2024, September). Gaza rapid WASH assessment household survey for access to WASH services. <https://drive.google.com/file/d/10XGCEOZ--GLxAkdz3gpl3Nv86KKSNeqg/view>
- The Times of Israel (2024, August 13). Disease without borders: Massive piles of garbage in Gaza also threaten Israel. <https://www.timesofisrael.com/disease-without-borders-massive-piles-of-garbage-in-gaza-also-threaten-israel/>
- PAX (2024, July 18). War and garbage in Gaza. [https://paxforpeace.nl/wp-content/uploads/sites/2/2024/07/PAX\\_War\\_and\\_Garbage\\_in\\_Gaza.pdf](https://paxforpeace.nl/wp-content/uploads/sites/2/2024/07/PAX_War_and_Garbage_in_Gaza.pdf)
- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR). (2024, October 25). A tragedy within a tragedy: UN experts alarmed by harrowing conditions of Palestinians with disabilities. <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/10/tragedy-within-tragedy-un-experts-alarmed-harrowing-conditions-palestinians>
- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR). (2026, April 29). Gaza damage assessment must require end to occupation and discrimination of Palestinians: UN experts. <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2026/04/gaza-damage-assessment-must-require-end-occupation-and-discrimination>
- UN Women. (2024, September 19). Gender alert: Gaza: A war on women's health. <https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2024/09/gender-alert-gaza-a-war-on-womens-health/gender-alert-gaza-a-war-on-womens-health-en.pdf>
- UN Women. (2025a, February 12). The long walk home: Displaced Gazans are going back. <https://www.unwomen.org/en/news-stories/feature-story/2025/02/the-long-walk-home-displaced-gazans-are-going-back>
- UN Women. (2025b, May 20). UN Women estimates over 28,000 women and girls killed in Gaza since October 2023. <https://arabstates.unwomen.org/en/stories/news/2025/05/un-women-estimates-over-28000-women-and-girls-killed-in-gaza-since-october-2023-0>
- UNICEF USA. (2024, November 5). Temporary learning spaces a haven for Gaza's children (By S. Ferguson & T. Su). <https://www.unicefusa.org/stories/temporary-learning-spaces-haven-gazas-children>
- United Nations Children's Fund (UNICEF). (2024, November 8). Regular attacks put Gaza schools turned-shelters on the "frontlines of war". <https://www.unicef.org/press-releases/regular-attacks-put-gaza-schools-turned-shelters-frontlines-war>
- UNICEF USA. (2025, January 4). UNICEF reunites children separated from their parents in Gaza. <https://www.unicefusa.org/stories/unicef-reunites-children-separated-their-parents-gaza>

- Save the Children. (2024, June 3). Gaza: One in 50 of Gaza's children killed or injured in six months of war [Press release]. <https://www.savethechildren.org.uk/news/media-centre/press-releases/2024/gaza-one-in-50-of-gazas-children-killed-or-injured-in-six-months-of-war>
- United Nations Development Programme (UNDP). (2024, October). Impact of the war on solid waste management in the Gaza Strip. [https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-10/undp\\_papp\\_gaza\\_insights\\_on\\_solid\\_waste\\_management\\_october\\_2024.pdf](https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-10/undp_papp_gaza_insights_on_solid_waste_management_october_2024.pdf)
- United Nations Development Programme (UNDP) & United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2024, May). Gaza war: Expected socio-economic impacts on the State of Palestine. United Nations Development Programme. [https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-05/2400257e-gaza\\_war-\\_expected\\_socioeconomic\\_impacts-pb.pdf](https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-05/2400257e-gaza_war-_expected_socioeconomic_impacts-pb.pdf)
- United Nations Environment Programme (UNEP). (2024). Environmental impact of the conflict in Gaza: Preliminary assessment of environmental impacts. <https://wedocs.unep.org/20.500.11822/45739>
- United Nations News. (2024, March 5). UN rights expert condemns 'systematic' war-time mass destruction of homes. <https://news.un.org/en/story/2024/03/1147272>
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025, June 26). Humanitarian Situation Update #300 | Gaza Strip. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – Occupied Palestinian Territory. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-300-gaza-strip>
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs OCHA (2024b). Reported Impact Snapshot - Gaza Strip. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - Occupied Palestinian Territory. October 2024. [https://www.ochaopt.org/sites/default/files/Gaza\\_Reported\\_Impact\\_Snapshot\\_02\\_October\\_2024.pdf](https://www.ochaopt.org/sites/default/files/Gaza_Reported_Impact_Snapshot_02_October_2024.pdf)
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs OCHA. (2024c). Hostilities in the Gaza Strip and Israel: Flash Update No. 120. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – Occupied Palestinian Territory. <https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-120>
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs OCHA. (2025a, May 21). Reported impact snapshot: Gaza Strip. <https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-21-may-2025>
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025b, January 18). Gaza humanitarian response update | 5 - 18 January 2025. <https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/gaza-humanitarian-response-update-5-18-january-2025>
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025c, June 24). Gaza's energy crisis threatens lives and humanitarian response. ReliefWeb.

<https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/gazas-energy-crisis-threatens-lives-and-humanitarian-response>

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025d).

Humanitarian Situation Update #286 | Gaza Strip. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – Occupied Palestinian Territory.

<https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-286-gaza-strip>

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025e, June 24). Gaza

Humanitarian Response Update | 8-21 June 2025. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - Occupied Palestinian Territory.

<https://www.ochaopt.org/content/gaza-humanitarian-response-update-8-21-june-2025>

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025f).

Humanitarian situation update #302: Gaza Strip.

<https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-302-gaza-strip>

United Nations Population Fund (UNFPA). (2025, May 19). As famine looms in Gaza, pregnant women and newborns face life-threatening health risks.

<https://www.unfpa.org/news/famine-looms-gaza-pregnant-women-and-newborns-face-life-threatening-health-risks>

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2024a).

Situation Report #148 on the humanitarian crisis in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem. <https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-148-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem>

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA).

(2024b). Education under attack: Restoring learning for children in Gaza.

<https://www.unrwa.org/newsroom/photos/education-under-attack>.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2024c).

The Gaza Strip on the brink of a public health catastrophe: Health and WASH Clusters reassert calls for immediate long-lasting ceasefire. <https://www.unrwa.org/resources/fact-sheet/gaza-strip-brink-public-health-catastrophe-health-and-wash-clusters-reassert>

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2025a,

January 23). Situation Report #156 on the humanitarian crisis in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem. <https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-156-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem>

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2025c).

Protection brief: The situation of older persons in Gaza.

[https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/older\\_persons\\_in\\_gaza\\_updated.pdf](https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/older_persons_in_gaza_updated.pdf)

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2025d,

July 4). UNRWA Commissioner-General on Gaza: No fuel allowed into the enclave for more than four months now. <https://www.unrwa.org/newsroom/official->

statements/unrwa-commissioner-general-gaza-no-fuel-allowed-enclave-more-four-months

United Nations. (2024, July 25). Highlights of the noon briefing by Spokesperson for the UN Secretary-General. <https://www.un.org/unispal/document/highlights-of-the-noon-briefing-25jul24/>

United Nations Satellite Centre (UNOSAT). (2025, May 7). Gaza Strip comprehensive damage assessment (Product ID: 4130). <https://unosat.org/products/4130>

War Child. (2024). Injured, disabled, separated or unaccompanied children and caregivers in Gaza: Needs assessment study. [https://www.warchild.net/documents/339/20241205\\_WCA\\_OPT\\_Gaza\\_NAS\\_FINAL.pdf](https://www.warchild.net/documents/339/20241205_WCA_OPT_Gaza_NAS_FINAL.pdf)

War Child. (2024, December 13). Injured, disabled, separated or unaccompanied children and caregivers in Gaza: Summary needs assessment study. ReliefWeb. <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/injured-disabled-separated-or-unaccompanied-children-and-caregivers-gaza-summary-needs-assessment-study>

World Health Organization (WHO). (2013, July). How much water is needed in emergencies. <https://cdn.who.int/media/docs/default-source/wash-documents/who-tn-09-how-much-water-is-needed.pdf>

World Health Organization (WHO). (2025a). Health facility damage assessments and operational status reports. <https://cdn.who.int/media/docs/default-source/documents/emergencies/whe-mou-april-2025.pdf>

World Health Organization (WHO). (2025b). War and environmental health in Gaza. Eastern Mediterranean Health Journal, 31(2). <https://www.emro.who.int/emhj-volume-31-2025/volume-31-issue-2/war-and-environmental-health-in-gaza.htm>

World Bank, United Nations, & European Union. (2025, February). Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment. World Bank. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/133c3304e29086819c1119fe8e85366b-0280012025/original/Gaza-RDNA-final-med.pdf>

World Bank. (2024, September). World Bank Economic Monitoring Report: Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy (September 2024 update). World Bank. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/c25061ab26d14d7acc0330d5a7b4d496-0280012024/original/PalestinianEconomicUpdate-Sept2024-FINAL.pdf>